annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

التقرير المرحلي
٢٠١٩

annd

Arab NGO Network for Development

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

التقرير **المرحلي**

٢٠١٩

المحتويات

المقدمة	٦
السياسات البديلة: بناء المعرفة حول العدالة الضريبية والحق في الغذاء ومشاركة القطاع الخاص في التنمية	١٢
تأمين المساحات تطوير القدرات وزيادة المعرفة حول السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات المالية	٢٠
مقاومة تقلص مساحة المجتمع المدني	٢٧
ربط الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة	٣٢
التأثير على سياسات الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية	٤٠

المقدمة

سنة التحديات والانهيارات ... وبزوغ أملٍ بغدٍ أفضل

شهد عام ٢٠١٩ أحداثاً كبيرة على المستويين الدولي والاقليمي، لعلّ أهمُّها إنطلاق الحركات الاحتجاجية عبر العالم من أميركا اللاتينية إلى آسيا وإفريقيا والمنطقة العربية رافعةً مطالب مشتركة تحت العنوان عينه : العدالة الاجتماعية. وهذا إن عبّر عن شيء فإنه يعبّر عن فشل السياسات التي سادت منذ نهاية القرن الماضي ومطلع القرن الحالي التي وُصفت بسياسات النيوليبرالية المتوحشة والتقشف وهيمنة النظام المالي وما يتيحه هذا النظام من حركة لرؤوس الأموال وقيام الجنّات الضريبية وانتشار التهرّب الضريبي. هذه الظاهرات فاقمت الأزمة الاجتماعية والاقتصادية وزادت من تركز الثروات بيد الـ١٪ وأدت الى تدهور أوضاع أكثر من ٦٠٪ من السكان. **يذهب تقرير "أوكسفام" الذي صدر نهاية عام ٢٠١٩ إلى أبعد من ذلك فيقول: أن "٨٢٪ من ثروات العالم يمتلكُها ١٪ من أصحاب المليارات وأنّ أصحاب المليارات في العالم، الذي يبلغ عددهم ٢١٥٣، يمتلكون ثروات تفوق ما يملكه أكثر من٦٠٪ من الشعوب حول العالم". وبحسب عمليات حساب قامت بها "أوكسفام"، فإنّ ٤٢٪ من النساء في العالم لا يمكنهنّ الحصول على عمل لقاء أجر "بسبب أعباء كبيرة جدًا للرعاية تُحمّل لهنّ في الإطار الخاص/ العائلي"، مقابل ٦٪ فقط من الرجال.**

بموازاة هذا الوصف المتعلق بالنتائج الاقتصادية والاجتماعية للعولمة النيوليبرالية، لا بد من الإشارة الى أن ذلك يترافق مع تطورات على مستوى الأيديولوجية والممارسة السياسية على المستوى الدولي، حيث يتم إنتهاك معمّم وممنهج لمنظومة حقوق الانسان وللقانون الدولي. فالاطراف القوية دوليا أو إقليميا تعتمد سياسة القوّة الفجّة في العلاقات الدولية الديبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية لفرض شروطها على الأطراف الأخرى، سواء كان ذلك من خلال الحرب التجارية المتسلحة باجراءات سياسية او ادراية، او من خلال التدخل العسكري المباشر في شؤون دول أخرى واثارة النزاعات، والاعلان عن هذه السياسات والتباهي بها دون خجل، سواء من قبل أطراف دولية او إقليمية شديدة التأثير لاسيما في المنطقة العربية التي تعتبر شعوبها الضحية الأكبر لهذه السياسات.

وتشهد المنطقة العربية فجوة عميقة بين البلدان العربية وداخل كل دولة، فأشار تقرير الإسكوا الذي صدر أوائل العام ٢٠١٩ إلى أنّ المنطقة العربية عالقة في فخّ اللامساواة وهو يتحدث عن فوارق لا تقتصر فقط على الدخل ولكنها تطال الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بما في ذلك الرأسمال البشري. فمثلاً، ومن النتائج الصادمة هي أنّ **المنطقة العربية هي أكثر المناطق التي تنتشر فيها اللامساواة حيث أغنى ١٠٪ من السكان يملكون ٦٢٪ من الثروة. وهذا ناتج عن عدم تساوي الفرص بين المواطنين في الوصول إلى الخدمات**

العامة لاسيما فرص العمل اللائق نتيجةً للعجز المؤسساتي والضمور البنيوي الذي تعاني منه.

لذلك لم يكن مستغرباً أن يشهد عام ٢٠١٩ إنطلاق الموجة الثانية للربيع العربي من الجزائر حيث نجح الشعب في الاطاحة بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة بما اطلق مسارا متعرجا للتحول الديمقراطي المنشود من قبل الشعب، وهو متعرج ومعقد وملتبس نتيجة الدور الرئيسي الذي ما زالت القوات المسلحة تلعبه في العملية الانتقالية، ولكنه مستمر بثبات. وفي السودان حيث نجحت الثورة السلمية بالإطاحة بالرئيس عمر حسن البشير والتأسيس لمرحلة انتقالية بقيادة مجلس مشترك بين قيادة القوات المسلّحة وممثلين عن الثورة. على الرغم من تحقيق هذين الانجازين إلا أن العديد من التحديات لا زالت تعتري هذه الدول على طريق بناء الديمقراطية والدولة العصرية التي تليق بطموحات شعوبها، أيضا بسبب الدور الذي تلعبه القوات المسلحة والذي لا يخلو من تباين - ان لم نقل تناقض - مع طموحات القوى المدنية في السودان كما في الجزائر.

أما الأوضاع في لبنان والعراق فهي متشابهة ومترابطة الى حدّ بعيد، حيث كان للأزمة الجيوسياسية والصراعات بين المحاور الاقليمية وامتداداتها الدولية انعكاسات خطيرة على الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كلا البلدين، لاسيما أن طبيعة الأنظمة السياسية فيها تقوم على أسس تحاصص غنائمي سياسي - مذهبي، وحيث تهيمن آليات إتخاذ القرار من خارج المؤسسات الدستورية، ما يُضعف مناعتُها ويضاعف هشاشتها وقدرتُها على تجاوز الأزمات. وهي أنظمة لا تسمح بالمشاركة الفاعلة للمواطنين وتعيق آليات المكاشفة والمساءلة والمحاسبة. بالاضافة الى تأزّم النماذج الاقتصادية المتبعة فيها حيث تقلّصّ الإنتاجُ في القطاعات الأساسية نتيجة النزاعات والتوتر والتدخل الخارجي في العراق والاتجاهات الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية في لبنان، وانتشار ظاهرة الفساد الهيكلي والزبائنية والمحسوبيات في التوظيفات والتلزيمات واحتكار أسواق السلع الأساسية. يُعطف على كل ذلك ضُعف أدوات إعادة التوزيع من سياسات ضريبية عادلة وأنظمة للحماية الاجتماعية الشاملة وسياسات عادلة للأجور، كل هذه العوامل أدّت إلى تزايد التفاوت الاجتماعي على مختلف المستويات، والى انفجار دوري لأزمات سياسية ومؤسسية حادة.

جاءت الازمة السورية بانعكاسات خطيرة على الداخل العراقي واللبناني مهدّدة الإستقرار والسلم الأهلي فيها نتيجة الطبيعة الهشّة للأنظمة والإنقسامات السياسية. ففي لبنان أدّت الأزمة السورية الى إغلاق الحدود البريّة مع الاردن وهي الممرّ الإلزامي للسلع اللبنانية باتجاه الخليج فضلاً عن تنامي عمليات التهريب من وإلى سوريا بالاضافة إلى تدفّق اللاجئين والذي تعدّى خُمس عدد السكان. يُضاف الى كل ذلك، عوامل سياسية مرتبطة بالأزمة السورية أدّت إلى تأزيم العلاقات بين لبنان ودول الخليج، المساهم الأكبر في دعم الاقتصاد من حيث الاستثمارات المباشرة والودائع المصرفية والاستثمارات العقارية والمساعدات والسياحة بالاضافة الى تحويلات اللبنانيين.

وقد ساهم الفساد البنيوي وطبيعة النظام المصرفي اللبناني في تفاقم الأوضاع حيث تسببت الازمة الأخيرة خريف ٢٠١٩ في تدهور سعر صرف الليرة اللبنانية من ١٥٠٠ ليرة مقابل الدولار في أيلول ٢٠١٩ الى ٢٥٠٠ ليرة (بدأ تراجع سعر صرف الليرة على الدولار الاميركي ابتداء من مطلع اغسطس ٢٠١٩) ولا تزال أسعار الصرف غير مستقرة حتى لحظة اعداد هذا التقرير. وقد نتج عن ذلك تراجع القدرة الشرائية للمواطن اللبناني بين ٣٥٪ و٤٠٪، في حين تم تجاوز ارقام البطالة الرسمية المعلنة عام ٢٠١٨/٢٠١٩ (١٦٪ معدل عام و٢٣٪ بطالة الشباب، ونسبة عمل غير مهكيل ٥٥٪ من اجمالي القوى العاملة) بسبب عملية الاقفال الكلي او الجزئي والركود التراجع الاقتصادي بسبب الازمة المالية حيث يقدر ان البطالة يمكن ان تكون قد ارتفعت الى ٢٥٪، في حين ان نسبة السكان الفقراء يقدر ان تكون ارتفعت من حوال ثلث السكان الى نصف السكان مطلع عام ٢٠٢٠.

أمّا في العراق فالانقسامات المذهبية والسياسية ساهمت في المزيد من تفاقم الفساد واستنزاف الاقتصاد والموارد فتحوّلت أغنى دول العالم في النفط الى واحدة من أفقر دول العالم.

أما بالنسبة إلى دول الموجة الأولى من الربيع العربي (٢٠١١) فالأوضاع ليست على ما يُرام. فعلى الرغم من سلميّة الإنتقال السياسي في تونس إلا أنّ الأوضاع السياسيّة والاقتصاديّة لا زالت معقدة واضعة البلاد تحت ضغوط الجوار الأوروبي الذي يُطالب باختتام مفاوضات التجارة الثنائية مطالباً بالمزيد من التحرير من جهة والمؤسسات المالية الدولية التي تطالب بالمزيد من السياسات التقشفية التي تنعكس على الأوضاع الإجتماعية والخدماتية للمواطنين من جهة ثانية. كما ان العملية السياسية غير مستقرة الاتجاه كما بينت النتائج التتابعية للانتخابات النيابية والبلدية والرئاسية، مما يزيد من الغموض الذي يلف المسارين السياسي والاقتصادي - الاجتماعية على حد سواء. ويمرّ المجتمع المدني في مصر بأحد أصعب مراحله حيث يتعرّض يومياً للمزيد من الحصار والتضييق والملاحقات القضائية والأمنية، في ظل نظام حكم عسكري. وتستمر النزاعات المسلحة في اليمن وليبيا مع تفاقم الأوضاع الإنسانية فيها نتيجة التدخلات الخارجية والانتهاكات الصارخة للقوانين الدولية والقانون الدولي الإنساني ما يعرّض المدنيين الى المزيد من المخاطر.

وقبيل الانتهاء من كتابة هذه المقدمة أطلّت صفقة القرن برأسها في أبشع الأشكال. لقد تم الإعلان عنها من قبل "الراعي الامريكي لمفاوضات السلام في الشرق الاوسط" وشريكه رئيس وزراء "العدو" من طرف واحد وبصلافةٍ لم يشهد عليها التاريخ سابقاً يدعوان

الفلسطينين ودول الجوار إلى الإنضمام الى الصفقة للحصول على مبالغ من المال تناهز الخمسين مليار دولار. بغضّ النظر عن الشكل، فان هذه الصفقة، التي باعتقادنا ولدت ميتة لأنها تحمل أسباب فشلها في تكوينها، ستكون لها التداعيات الخطيرة على أمن واستقرار المنطقة لما ستستدرجه من توتّر في الأراضي المحتلة ومن ضغوطات سياسية واقتصادية على الدول التي سترفض الانخراط فيها. وهي صفقة لا يمكن الموافقة عليها لأنها تحرم الشعب الفلسطيني من أبسط حقوقه الإنسانية وعلى رأسها الحق في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة والحق بالتنمية والعيش بسلام وأمان ورفاه. كما تحرم فلسطينيي الشتات من حق العودة وهذه حقوق نصّت عليها كل المواثيق والشرع الدولية وجاءت في قرارات الامم المتحدة، الشرعيّة الدولية الوحيدة في العالم.

بالاختصار فان المنطقة تمرّ بأحد أصعب ظروفها من إحتلالات ونزاعات مسلحة وأزمات إقتصادية ومالية وسياسيّة وتدخلات خارجية، وهي فوق كل ذلك تتعرض لضغوط المؤسسات الماليّة الدولية التي لا تتوقف عن التدخل بحجّة المساعدة على الخروج من الأزمة المالية والنقدية وعلى توفير شبكات الأمان الاجتماعي للفئات الهشّة والمعرّضة طالبة تعديلات بنيوية في السياسات العامة غير آخذة بالاعتبار حقوق الانسان. وقد جاء في تقارير كثير من المنظمات الدولية والاقليمية والوطنية لحقوق الانسان الشواهد والاثباتات على الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان التي يتسبب بها تطبيق سياسات هذه المؤسسات وكما جاء ذلك في تقارير المقررين الخاصين لحقوق الانسان.

من المؤسف أن تكون هذه هي أوضاع المنطقة، ولكن تأتي تقارير الحكومات التي تُقدّم إلى المنظمات الدولية في محافلها عكس ذلك، كما في المراجعات الدورية الشاملة لحقوق الانسان أمام مجلس حقوق الانسان في جنيف وفي التقارير الوطنية الطوعية حول سياسات التنمية المستدامة أمام المنتدى السياسي رفيع المستوى في الامم المتحدة في نيويورك. لا بل تتوجه هذه الحكومات الى المؤسسات المالية الدولية بكل خضوع أمام شروطها فلا تقيم لحقوق الانسان أي اعتبار لاسيما الحق في العمل اللائق والحماية الاجتماعية والاجور العادلة والانظمة الضريبية العادلة وخصخصة مؤسسات القطاع العام من دون أي دراسات جدوى أو قدرة على مراقبة أداء القطاع الخاص خاصة اذا كان من المحسوبين على الشركاء في السلطة. إننا على يقين بأن العلاقات مع المجتمع الدولي ضرورية وغير قابلة للجدل، ولكن على هذه العلاقات أن تأخذ بالاعتبار الاولويات والمصالح الوطنية والاقليمية أولاً وهذا ما يجب أن تحدّده شعوب المنطقة بانفسها ومن دون وصاية من حاكم أو مندوب سامي أو جهة مانحة. ونعلم يقيناً بأن حكامُنا ينتقون التدابير التقشفية التي لا تطال مصالحهم لا بل تلك التي تأتي على حساب المواطنين، وهذه المعادلة التي يجب ان تتغير.

وقعت المنطقة عام ٢٠١٩ بين سندان الأزمات الخانقة والحكومات المستبدة والفاسدة من جهة، وشروط المؤسسات المالية الدولية من جهة ثانية، والتحول في السياسة الدولية عن معايير حقوق الانسان واحترام القانون الدولي الى عسكرة العولمة وطغيان المقاربة الأمنية على حساب الحقوق كلها بما في ذلك الحق في التنمية. مع ذلك فإن انفجار الغضب الشعبي يشي بالكثير من الأمل بأن تكون كلمة الشعوب في القادم من الأعوام مسموعة وإرادتهم تتحقق تدريجياً باتجاه بناء الدول المدنية العصرية والديمقراطية الدستورية، والعدالة الاجتماعية، واحترام حقوق الانسان والمواطنة، والالتزام بالقانون الدولي وصيانة السلام الدولي والتوقع عن سياسات التدخل الامبراطوري الذي يذكر بعصور انقضت الى غير رجعة. ولعل اخطر ما تواجهه شعوب البلدان العربية والمجتمع المدني فيها هو ما يكاد يصل الى مستوى الخروج الكامل على مبدأ علوية القانون واحترام الدستور في معظم البلدان، لا بما يجعل هذه الدول دولا فاشلة او دولا مارقة من منظور التوازنات الدولية، بل يكاد يحولها من دول محكومة بالدساتير والقانون وبحكومات لديها حد ادنى من الشرعية والمشروعية، الى دول خارجة على دستورها وقوانينها الخاصة في العلاقة مع مؤسساتها واطراف نظامها السياسي ومع شعوبها، مع ما يعنيه ذلك من مآلات خطيرة ليس اقلها دفع الصراعات والتناقضات الحميدة التي تساهم في تطور المجتمع وتقدمه الى مسارات الفوضى والتدمير المتبادل او التدمير الذاتي الشامل بسبب غياب معايير وقواعد ومؤسسات مؤهلة لضبط الصراع والتناقض داخل المجتمع.

بالنسبة لـ"شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية"، فكانت سنة غنيّة بالنشاطات والانجازات. فأطلقت تقريراً إقليمياً حول الحق في الغذاء وهو نتيجة جهد العشرات من الخبراء العرب والدوليين وسنيتن من العمل والمثابرة. وأصدرت تقارير عن حالة المجتمع المدني وأوضاع المجال المدني المتاح، وساهمت بتنظيم حوارات مع الجوار الأوروبي حول العلاقات بمختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والامنية والتجارية. استمرت الشبكة في التوجه نحو المؤسسات المالية والتنموية الدولية لاستكمال الحوار معها حول سياساتها في المنطقة ودورها في توفير الدعم من دون التمسك بالسياسات التقشفية غير الصديقة لحقوق الانسان. تابعت الشبكة تقارير الحكومات ودعمت تقارير المجتمع المدني التي تقدّم دورياً أو طوعياً إلى الأمم المتحدة حول حقوق الانسان وحول سياسات التنمية المستدامة بهدف توفير البدائل السياساتية والدخول في حوار حولها مع القائمين على القرارات السياسية في الدول العربية.

بين دفتي هذا الكتاب عرضٌ للكثير من الإنجازات والتحديات التي تحققت خلال العام ٢٠١٩ والتي كلّفت جهوداً قام بها جنودٌ مجهولون في المكتب التنفيذي وفي مكتب التنسيق والأعضاء

والخبراء والأصدقاء والشركاء، كما وأن الشبكة حالياً بصدد إعداد إستراتيجيتها للسنوات ٢٠٢٠ -٢٠٢٣ والتي يفترض فيها أن تقرّ في إجتماع الجمعية العمومية خلال الأيام القادمة، كل هذه الانجازات ما كانت لتكون لولا تفانيهم واندفاعهم الصادق للعمل، فلكل هؤلاء تحية احترام وتقدير ومحبة.

زياد عبد الصمد

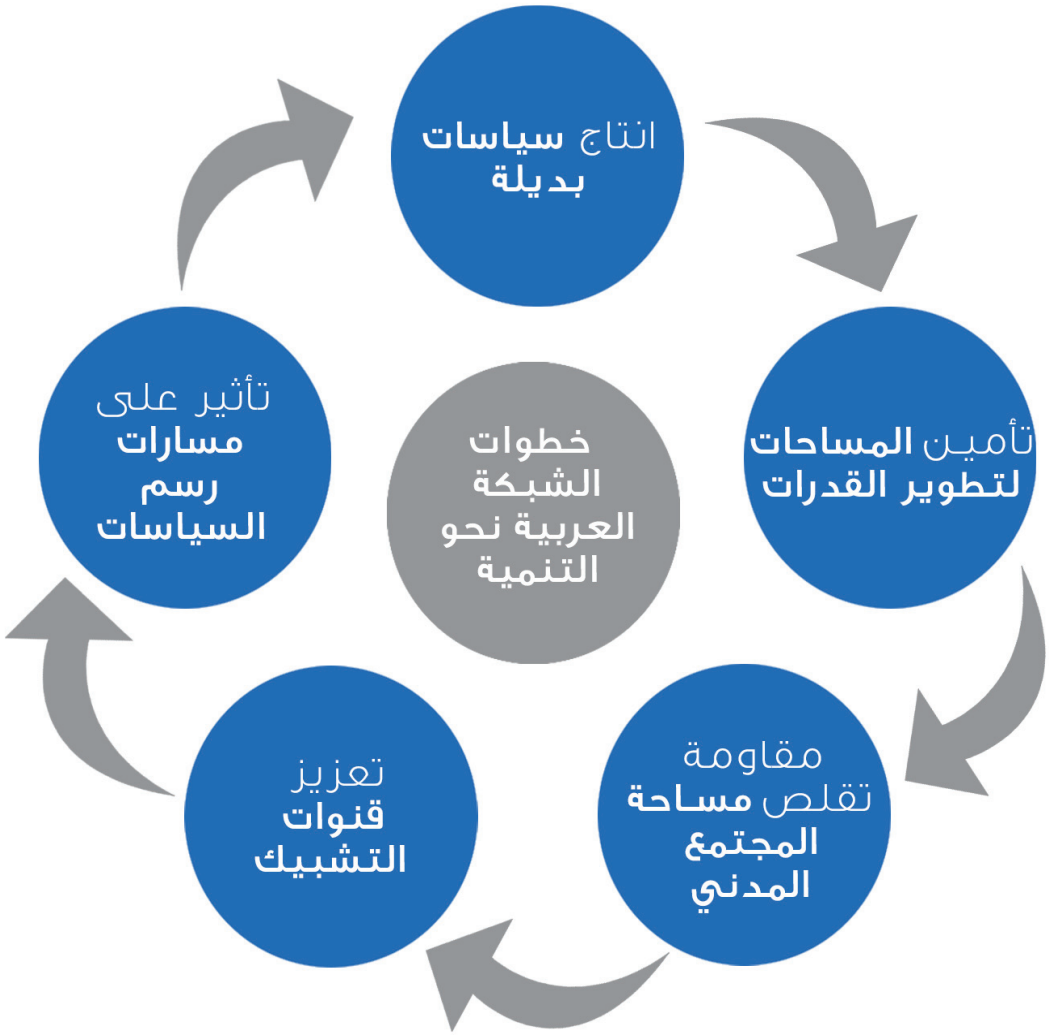
انتاج سياسات بديلة
تأمين المساحات لتطوير القدرات
مقاومة تقلص مساحة المجتمع المدني
تعزيز قنوات التشبيك
تأثير على مسارات رسم السياسات
خطوات الشبكة العربية نحو التنمية

السياسات البديلة: بناء المعرفة حول العدالة الضريبية والحق في الغذاء ومشاركة القطاع الخاص في التنمية

الجدوى

بين ٢٠١٦ و٢٠١٩، واصلت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية جهودها في اقتراح بدائل سياسية نابعة من أبحاث الأعضاء والشركاء على المستوى الوطني ومساهمتهم في تطوير توصيات السياسات على المستوى الإقليمي، التي تغذّي عمل المناصرة في الشبكة. غطى عمل الشبكة البحثي جملة من السياسات الاقتصادية الاجتماعية، بما في ذلك التجارة والاستثمار والحماية الاجتماعية والتعليم والعمل الرسمي وغير الرسمي. وضمن إطار نهجها الشمولي تجاه التنمية وعملها على السياسات الاجتماعية والاقتصادية كافة، ركّزت الشبكة خلال فترة هذا التقرير على الحق في الغذاء والعدالة الضريبية ومشاركة القطاع الخاص في التنمية.

الحق في الغذاء

يُعتبر الحق في الغذاء من حقوق الإنسان الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقيات والصكوك الدولية، إذ يرتبط بحياة الإنسان وظروفه المعيشية وصحته البدنية والعقلية. نشأ مفهوم السيادة الغذائية في منتصف التسعينيات ليطرح حق جميع الأفراد في التغذية الكافية والصحية والآمنة التي تتوافق مع عاداتهم وتقاليدهم الغذائية والصحية، مع الحفاظ على أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة. هذا بالإضافة إلى الأهمية البالغة للحفاظ على البيئة وعدم استنفاد الموارد والثروات الطبيعية التي هي حق للأجيال القادمة.

تعاني الدول العربية من نقص التغذية ونقص الغذاء، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تبنّي سياسات غذائية واقتصادية واجتماعية أدّت إلى تغيير أنماط إنتاج واستهلاك الغذاء، بما في ذلك التحوّل نحو المنتجات المستوردة، وثانياً نتيجة للحروب والصراعات التي تعصف بالمنطقة. وتقدّر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) أن عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية بسبب النزاعات والأزمات في البلدان العربية قد تضاعف بشكل كبير، من ١٦,٥ مليون إلى ٣٣ مليون بين ١٩٩٠ و٢٠١٦. ونرى أن مستوى نقص التغذية في بلدان النزاع، ولا سيما في السودان وسوريا واليمن، هو أكبر بست مرات من البلدان الأخرى.

وقد دأبت المؤسسات الزراعية ومنظمات المجتمع المدني على الدفاع عن مفهوم السيادة الغذائية، حيث رأت أن التعريف التقني والمجتزأ لمفهوم «الأمن الغذائي» يفشل في توفير إطار تحليلي وعملي لمعالجة مشاكل الغذاء على الصعيدين الدولي والوطني، وكذلك على مستوى الأسرة والأفراد. وبالتالي، تسعى «السيادة الغذائية» إلى الربط بين الهدف التقني المنصوص عليه في السياسات الكلية والقطاعية التي تتيح إعمال الحق في الغذاء للجميع، من منظور التنمية المستدامة وحقوق الإنسان، وتحقيق «الأمن الغذائي» في نهاية المطاف. وبالتالي، فإن «السيادة الغذائية» هي السبيل والوسيلة لتحقيق «سلامة الغذاء» و»الحق في الغذاء».

العدالة الضريبية

تعد النظم الضريبية من الأدوات الناجحة لصياغة السياسات على المستوى الاقتصادي، ويمكنها دعم القطاعات الإنتاجية والاستثمار وتشكيل آلية لإعادة توزيع الثروة تهدف لتحقيق المساواة الاجتماعية من خلال تمويل الخدمات العامة. لذلك، علينا تطوير عمل منظمات المجتمع المدني في إطار الرقابة على النظم والسياسات المذكورة، حيث يقوم المجتمع بمساءلة المسؤولين عن جميع هذه الموارد وطريقة إنفاقها.

هذا وتعاني النظم الضريبية في المنطقة العربية من أوجه قصور هيكلية تعيق تحقيق الوظيفة المذكورة أعلاه: فمن ناحية، من حيث قابليتها للاستخدام كأداة للاستثمار الاقتصادي، فإنها تسهم في التوسع في الاقتصاد الريعي على حساب الإنتاجية، وخاصة من خلال الإعفاءات الممنوحة للقطاعات المالية والعقارية، كما تدفع باتجاه اعتماد السوق على البضائع المستوردة في الإطار العام للسياسات والاتفاقيات التجارية. من ناحية أخرى، ومن حيث دورها كأداة لإعادة التوزيع، فهي ليست تقدمية بالشكل المطلوب وتعتمد بشكل كبير على الضرائب غير المباشرة (معظمها ضريبة القيمة المضافة) التي لا تميّز بين ثروة المواطنين والقوة الشرائية. ولا يتم توزيع الأعباء الضريبية بشكل مناسب في الإنفاق العام على جميع الأنشطة الاقتصادية والشرائح الاجتماعية، ولا سيما بين الرجال والنساء، وهي تفتقر إلى بعض القنوات ذات الصلة اللازمة لتحقيق ذلك، مثل الميزانية المراعية للاعتبارات الجندرية.

في هذا السياق، تشارك الشبكة في عملية رصد تأثير الأنظمة الضريبية في المنطقة العربية من أجل تحقيق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والتنمية والعدالة الاجتماعية من خلال بناء قدرات منظمات المجتمع المدني في المنطقة وتأمين المساحة للمناصرة بشأن أنظمة ضريبية أكثر عدالة على مختلف المستويات. لذا، تعتمد شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية على إنتاج مواد معرفية تسلط الضوء على الخصائص الإقليمية والوطنية والمواضيعية للأنظمة الضريبية المختلفة، مع توفير تحليل مقارن يصوّر العناصر والتوصيات الرئيسية المشتركة للسياسات البديلة.

مشاركة القطاع الخاص في التنمية

تركّز أجندات التنمية، ولا سيما جدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومسار تمويل التنمية، على زيادة دور القطاع الخاص في تشكيل خيارات السياسات والمشاركة في صنع السياسات وتمويل التنمية وكذلك تنفيذ المشاريع. كما تدعو المؤسسات المالية الدولية وبنوك التنمية إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص، مؤكدة على ضرورة نقل النقاش من «المليارات» إلى «التريليونات» في الاستثمارات بجميع أنواعها،

مما يعني أيضًا تحويل التركيز من المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) إلى التمويل الخاص. فيتم حاليًا ابتكار أدوات جديدة والترويج لها لزيادة مشاركة القطاع الخاص، بشكل أساسي من خلال التمويل المختلط والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

ورغم التطور السريع للكلام حول دور القطاع الخاص في التنمية، فإن النقاش حول مساءلته لا يزال في أوله. وفي ضوء عملها في مجال بحوث المناصرة حول البدائل السياسة، أصدرت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ورقة إقليمية عن الشراكة بين القطاع العام والخاص، قدّمت لمحة عامة عن تجربة المنطقة مع هذه الشراكات واقترحت إطارًا لرصد الحالات من منظور المجتمع المدني. واستنادًا إلى هذه الورقة والمبادئ التوجيهية التي قدّمتها، قام شركاء الشبكة بإعداد دراسات حالة عن الشراكة بين القطاع العام والخاص في لبنان والعراق، وسيتم في المستقبل إنتاج دراسات حالة في بلدان أخرى لرفد مشاركة الشبكة في مراقبة دور القطاع الخاص في التنمية.

الإنجازات الرئيسية

- تم نشر وتوزيع التقارير حول العدالة الضريبية، والضرائب والجندر، والحق في الغذاء، التي توفر معلومات مفيدة حول المواضيع وتوصيات سياسات موجهة نحو الفعل. وفّرت عملية إعداد التقارير فرصًا قيمة لإقامة حوارات بين منظمات المجتمع المدني والأكاديميين الخبراء، مؤكدة على الحاجة إلى اعتماد مقاربة حقوق الإنسان في عمليات صنع السياسات.

- تم توزيع التقارير على نطاق واسع في مناسبات إقليمية نظمتها الشبكة وفعاليات أخرى شارك فيها الأعضاء وفريق العمل. وقد تم تخصيص مناسبتين إقليميتين لإطلاق الراصد العربي، وذلك في الأردن وتونس.

- تم إنتاج ورقة إقليمية حول الشراكة بين القطاع العام والخاص وتقديمها إلى الشركاء في ورشة إقليمية عُقدت في عمّان، الأردن، لإطلاق عملية دراسة ورصد مسارات الشراكة بين القطاع العام والخاص في المنطقة. كما تم إنتاج دراستي حالة حول الشراكة بين القطاع العام والخاص في كل من العراق ولبنان، بما في ذلك تقييم مشروعين محددين على أساس الإطار الذي اقترحه الدليل الإقليمي. وتضمن هذه الأوراق إنتاج مواد المناصرة ذات الصلة، خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المالية الدولية.

- سمحت المشاركة في مجالات جديدة حول السياسات خلال السنوات الثلاث الماضية بمشاركة أعضاء الشبكة وفريق عملها في مسارات السياسة العامة ومع الشبكات الدولية. ومؤخرًا انخرطت الشبكة مع لجنة الأمن الغذائي العالمي (CFS) وكانت من الأعضاء المؤسسين لتحالف العدالة الضريبية في المنطقة العربية، كما شاركت في تحالف شبكات العدالة الضريبية العالمي.

- تقوم الشبكة بمتابعة العمليات السياسية المختلفة والمشاركة فيها ونشر نتائج تقرير الراصد العربي والعمل حول العدالة الضريبية وقد نظمت جلسات نقاش حول نتائج الأبحاث في الاجتماع الربيعي والاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- يستمر استخدام المعارف المتراكمة في السنوات الماضية في إطار تقرير الراصد العربي حول العمل غير المهيكل في أعمال المناصرة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

أبرز نشاطات ٢٠١٩

تقرير *الراصد العربي*:

أطلقت الشبكة في العام ٢٠١٩ تقرير راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية حول الحق في الغذاء، الذي يتضمن ١٠ تقارير وطنية وسبع ورقات مواضيعية تتناول المفهوم والخلفية والاتجاهات الإقليمية وآثار السياسات الاقتصادية على الحق في الغذاء. من منظور مقارن، يستكشف تقرير الراصد العربي، وهو الرابع في السلسلة، الاقتصاد الغذائي السياسي في المنطقة العربية والنماذج البديلة للأنظمة الغذائية، كالحق في الغذاء والعدالة الغذائية والأمن الغذائي والسيادة الغذائية وآثارها المحتملة في المنطقة. يشتمل التقرير على ١٠ دراسات حالة وتقارير وطنية من المنطقة تغطي نصف الدول العربية وهي موريتانيا والمغرب والجزائر ومصر والسودان واليمن والأردن وفلسطين ولبنان وسوريا.

يمكن الوصول للتقرير الكامل هنا:

العربية:

http://www.annd.org/arabwatch2019/righttofood/ar/index.pdf

الإنكليزية:

http://annd.org/arabwatch2019/righttofood/en/index.pdf

دروس من النظم الضريبية في أربع بلدان

وهو تقرير إقليمي يصور كيف يمكن للأنظمة المالية في المنطقة العربية دعم العدالة الاجتماعية بشكل أفضل وتنفيذ أجندة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة في سياق التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المنطقة. يقدم التقرير تحليلًا مقارنًا للأنظمة الضريبية في أربع دول عربية مصر ولبنان وفلسطين والأردن، مع تسليط الضوء على الاتجاهات والتحديات المشتركة، بالإضافة إلى تحليلات النظم الضريبية في البلدان الأربعة الحالات الوطنية تم إنتاج التقرير بالشراكة مع كريستيان إيد وبدعم من مؤسسة فورد، ويستند إلى الأبحاث التي أجراها أعضاء الشبكة وشركائها والأبحاث المجمعة للدكتور نصر عبد الكريم حول الموضوع.

يمكن الوصول للتقرير الكامل هنا:

:العربية

http://www.annd.org/arabic/itemId.php?itemId=#750sthash.dFBLnuS8.dpbs

الإنكليزية:

http://www.annd.org/english/itemId.php?itemId=#711sthash.nvWmxeqQ.dpbs

في ٢٠١٩ أيضًا، أطلقت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية تقرير ***عدم المساواة الجندرية في الأنظمة الضريبية للبلدان العربية*** دراسة مقارنة عن لبنان وتونس ومصر والمغرب، وهو تقرير إقليمي يناقش الروابط بين السياسات الضريبية وعدم المساواة بين الجنسين، مع تقديم تحليل مقارن للتحيّز الجندري في النظم الضريبية للبلدان المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى تحليل الحالة الوطنية في كل منها. تم إعداد التقرير بالشراكة مع كريستيان إيد وبدعم من مؤسسة فورد ويستند إلى الأبحاث التي أجراها أعضاء وشركاء الشبكة والأبحاث المجمعة للدكتور نصر عبد الكريم.

يمكن الوصول للتقرير الكامل هنا

العربية:

http://www.annd.org/arabic/itemId.php?itemId=#748sthash.DWcAA4uV.dpbs

الإنكليزية:

http://www.annd.org/english/itemId.xl4RS1Uw.dpbs.9ja5JbL3.sthash#729=php?itemId

كما أطلقت الشبكة في العام ٢٠١٩ أول كتاب من نوعه، ***دليل العدالة الضريبية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة***

العربية والذي أُعد بالتشاور مع عديد من منظمات المجتمع المدني والخبراء من تسعة بلدان في المنطقة خلال ورش عمل وندوات متعددة. يحدد الدليل في الجزء الأول منه مفاهيم وتعاريف العدالة الضريبية وروابطها مع عمل المجتمع المدني في التنمية المستدامة وحقوق الإنسان، ويقترح في الجزء الثاني منه طرق مشاركة منظمات المجتمع المدني العربية في أعمال المناصرة حول العدالة الضريبية على المستويين الوطني والإقليمي.

يمكن الوصول للتقرير الكامل هنا

العربية:

http://www.annd.org/arabic/itemId.sthash.jcrSyQ3F.dpbs#744=php?itemId

إطلاق مسار رصد الشراكات بين القطاع العام والخاص في المنطقة

بعد إعداد الورقة الإقليمية حول الشراكات بين القطاع العام والخاص، مبادئ توجيهية للمجتمع المدني حول الشراكات بين القطاع العام والخاص في المنطقة العربية، بدأت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، من خلال أعضائها وشركائها، برصد حالات الشراكات بين القطاع العام والخاص في البلدان العربية، وذلك لتحديد نقاط الضعف وتسليط الضوء على الثغرات، لا سيما وفق الالتزام بحقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية. يتناول الجزء الأول من الورقة المناقشات النظرية حول الشراكات بين القطاع العام والخاص، مثل التعريف الإشكالي، والمزايا المحتملة التي تؤدي إلى تبني هذه الشراكات. ويدرس الجزء الثاني تجربة المنطقة العربية مع الشراكات بين القطاع العام والخاص وتوزيعها على أنواع العقود والقطاعات. ثم يقترح الجزء الثالث تقييم الشراكات بين القطاع العام والخاص على أساس إطار يستخدم مقاربة قائمة على حقوق الإنسان، تأخذ في الاعتبار التنمية الاقتصادية الشاملة والتنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر والاستدامة البيئية على المستويين الكلي والمحلي. وأخيراً، يناقش الجزء الرابع دور المجتمع المدني في مراقبة الشراكات بين القطاع العام والخاص. وستقوم هذه الورقة بتوجيه عملية الرصد بقيادة أعضاء الشبكة وشركائها.

تأمين المساحات تطوير القدرات وزيادة المعرفة حول السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات المالية

الجدوى

تقوم الدول العربية منذ عقود بتنفيذ نموذج تنمية قائم على النمو ومبني على تدابير التقشف والسياسات النيوليبرالية التي تعمل على تعميق عدم المساواة وتفكيك أنظمة الحماية الاجتماعية. يرتبط هذا التحدي الهيكلي بالهيكل الاقتصادي والمالي العالمي الذي يعطي الأولوية للأنظمة المالية على حساب نفقات الاقتصاد الحقيقي. ويفشل هيكل نظام التجارة العالمية بتلبية احتياجات وقدرات اقتصادات الدول النامية، من ناحية، وانفتاح أسواقها ومشاركتها في الأسواق العالمية، من ناحية أخرى.

وفي هذا السياق، فإن جهود ممثلي المجتمع المدني في رصد آثار سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار والسياسات المالية تُعدّ حاسمة وينبغي تعزيزها بالأبحاث والمناصرة حول تبنّي السياسات القائمة على الحقوق. لكن بالرغم من كل عمل المجتمع المدني في المنطقة العربية المرتبط بالمناصرة حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية، فإن العمل على سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية ما يزال ضئيلاً، وما زالت قدرات منظمات المجتمع المدني على الانخراط في هذه المجالات السياسية محدودة. لحسن الحظ، قامت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ومن خلال المشاركة في مسار السياسات العالمية ومع الشبكات الدولية، بتطوير القدرات وفتح قنوات للمشاركة في تلك المجالات السياسية مع الشبكات الإقليمية والعالمية. على هذا النحو، تقوم الشبكة بتيسير تأمين مساحات التبادل وتنمية القدرات بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني حول سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية.

الإنجازات الرئيسية

- زيادة قدرة ٧٨ من الباحثين والمهنيين والناشطين من تسع دول عربية لبنان والأردن وفلسطين ومصر وتونس والمغرب والجزائر والسودان واليمن على معالجة قضايا الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار والتنمية.
- رفع مستوى الوعي حول المؤسسات الدولية وعملها في مجال التجارة والاستثمار من خلال الاجتماعات الثنائية والإحاطات الإعلامية، ومع شعبة الأونكتاد المعنية باستراتيجيات العولمة والتنمية وشعبة الحماية الاجتماعية التابعة لمنظمة العمل الدولية.
- تنظيم تدريب مدربين، يُعد الأول من نوعه، وفّر مساحة للخبراء وممثلي منظمات المجتمع المدني من الأردن ولبنان وتونس والجزائر والمغرب واليمن لمناقشة الاستراتيجيات المشتركة بشأن العدالة الضريبية وتبادل خبراتهم القطرية وبناء أساس لخطة العدالة الضريبية الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى إصدار دليل العدالة الضريبية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية (المرجع، القسم ١).
- زيادة الوعي والقدرة على مراقبة عمل الشراكات بين القطاع العام والخاص في المنطقة، من خلال وضع مبادئ توجيهية لمنظمات المجتمع المدني بشأن رصد هذه الشراكات في المنطقة.

أبرز نشاطات ٢٠١٩

تدريب مدربين حول العدالة الضريبية في المنطقة العربية في عمّان، الأردن، بين ١٨ و٢٠ آذار- مارس ٢٠١٩

تشدد شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في مقاربتها على أهمية الرصد المالي والضريبي، كنقطة انطلاق لمعالجة إعادة توزيع الثروة واللامساواة ومساءلة الحكومة من منظور حقوق الإنسان. في هذا السياق، نظمت الشبكة تدريب مدرّبين كان الأول من نوعه، وذلك لتنمية قدرات منظمات المجتمع المدني في المنطقة على تحليل السياسات المالية على المستوى الوطني والإقليمي وإدماجها في قنوات المناصرة الدولية. كما وفّر التدريب مساحة للمشاركين لتبادل الخبرات التي اكتسبوها في حملات المناصرة السابقة ذات الصلة وتعزيز مهارات التشبيك واغتنام الفرص مع منظمات المجتمع المدني الأخرى.

وضع مبادئ توجيهية لرصد الشراكات بين القطاع العام والخاص في المنطقة

تستهدف المبادئ التوجيهية لرصد الشراكات بين القطاع العام والخاص منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة فيه بشكل خاص لبناء قدراتها على تقييم مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص والانخراط في أنشطة المناصرة القائمة على الأدلة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بقوانين وسياسات هذه الشراكة. ففي الآونة الأخيرة، تبنّت معظم بلدان المنطقة قوانين جديدة للشراكة بين القطاع العام والخاص أو هي بصدد تطويرها، وروّجت لها كحلٍ ممكن للفساد وسوء الإدارة والعجز في الميزانية، من جهة، ومحدودية البيانات المتاحة عن هذه المشاريع، من جهة أخرى. وفي ضوء مجمل النقاط الخلافية التي قد تحملها هذه الشراكات، يتحمل المجتمع المدني مسؤولية كبيرة تجاه رصدها وتقييم مساهمتها في التنمية المستدامة والضغط لاتباع مقاربة أكثر شفافية وتشاركية في إقرار وتنفيذ هذه المشاريع. يستخدم الدليل مقاربة قائمة على حقوق الإنسان لبناء الإطار وتحديد المعايير بناءً على الشراكات بين القطاع العام والخاص التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني تقييمها. تم عقد لقاء لتعريف شركاء الشبكة وأعضائها بهذه المبادئ وتلقي ملاحظاتهم بناءً على السياقات الوطنية، لرفد عملية تطويرها. وتم إعداد دراستي حالة حتى الآن على أساس هذه المبادئ التوجيهية، وذلك في العراق ولبنان.

الأسابيع الدراسية حول سياسات الاقتصاد الكلي

بحلول العام ٢٠١٩، كانت الشبكة قد نظّمت ستة أسابيع دراسية بالتعاون مع شركائها في جنيف، شارك فيها حوالي ٧٠ باحثًا من مختلف الدول العربية. وأكدت شهادات المشاركين على القيمة المضافة للتجربة.

كان أسبوع الدراسة فرصة جيدة لفهم آليات ومخاطر السياسات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. عرّفني الأسبوع الدراسي أيضًا على الوسائل والبدائل التي يتم تقديمها إلى البلدان النامية لتأسيس سيادتها الاقتصادية والتجارية والغذائية وبالتالي السياسية والحفاظ عليها. لقد كانت أيضًا فرصة ممتازة للتبادل والمشاركة مع الباحثين وأعضاء المجتمع المدني من مجمل الخلفيات- سعيد اللهيان، المغرب

التشبيك: يتيح الأسبوع الدراسي مزيدًا من فرص التواصل عبر تنظيم النقاشات حول مساءلة الشركات والمعاهدات الملزمة وجهود الحركة نحو معالجة انتهاكات حقوق الإنسان، أي مع Treaty Alliance)، بالإضافة إلى زيادة التواصل بين الباحثين أنفسهم وتفهمهم للسياقات المتنوعة في جلسات مخصصة لعروض الباحثين.

قصة نجاح

قامت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بإنشاء الأسبوع الدراسي لإتاحة مزيد من الفرص للباحثين للمشاركة في أنشطة البحث وبناء القدرات. وفي إطار متابعة الأسبوع الدراسي لعام ٢٠١٨، أنتج المشاركون مجموعة من الأبحاث حول مواضيع مختلفة تم تناولها خلال الأسبوع الدراسي. وتُعتبر هذه المنشورات الإلكترونية بمثابة أداة لإظهار مدى النجاح في بناء قدرة المشاركين، لكن الأهم من ذلك أنها ستحدد السياق للمشاركين في التبادلات المستقبلية وسوف تشكل المواد الأساسية للقراءة. تم إنتاج الأوراق في اللائحة أدناه من قبل المشاركين في الأسبوع الدراسي للعام ٢٠١٨ من مصر وتونس والمغرب، مع التركيز على القضايا الرئيسية التي وُضعت خلال النقاش وتحليلاتهم الخاصة عن البلدان المعنية، بما في ذلك الأمن الغذائي، والاستثمارات في مجال الطاقة، ودور المؤسسات المالية الدولية، والتنمية المحلية، إلخ.

١. اتفاقيات التجارة العميقة والشاملة، الكهرباء والطاقة المتجددة، إيمان لواتي

٢. محاكاة ساخرة للنمو، كريم مجاهد

٣. التأثير السياسي على الأمن الغذائي في المغرب، حالة القمح الطري، بقلم كوثر ريغاي

٤. التفاوت المحلي ووجهات نظر التنمية الإقليمية في جنوب شرق تونس، رياض بشير

٥. الزراعة والأمن الغذائي في المغرب، سعيد اللهيان

٦. الإصلاح الاقتصادي والنمو غير الاحتوائي في مصر، حسين سليمان

مقاومة تقلص مساحة المجتمع المدني

الجدوى

يوجز تقرير سلطة الناس تتعرّض للهجوم من إعداد راصد سيفيكوس، وهو برنامج تعاون بحثي عالمي تشارك فيه الشبكة، حول تقلّص المساحة المدنية وتراجع الحريات الأساسية المتعلقة بالعمل الجماعي والتعبير والتجمّع السلمي. ولا نجد في المنطقة العربية بلدًا تعد فيه مساحة المجتمع المدني مفتوحة أو حتى ضيقة، حيث يعيش ٨ من كل ١٠ أشخاص في بلدان تنتهك فيها الحكومات الحريات الأساسية. في هذا السياق، تعتبر الشبكة أن رصد المساحة المدنية هي الخطوة الأولى نحو المساءلة، وتقوم بتعزيز دور الرقيب هذا من خلال التوعية وبناء القدرات والمناصرة المستهدفة المتعددة المستويات ودعم الحركات وتعزيز نشاطات التضامن.

رصد المساحة المدنية

أنشأت الشبكة في العام ٢٠١٨ مرصدًا للمساحة المدنية يشمل حاليًا ١٠ بلدان عربية، وهي لبنان والأردن والعراق والبحرين ومصر والجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا والسودان. يتتبع الراصد المساحة المتاحة للمجتمع المدني للتمتّع بحقوقه وحرياته في القانون والممارسة، وكذلك قدرة منظمات المجتمع المدني على العمل والتنظيم بحرية والمشاركة في النقاش السياسي. تشتمل المنصة الإلكترونية للراصد على أخبار وإضاءات حول الدول العشر المذكورة أعلاه، يتم تحديثها بشكل دوري. ويشمل أيضًا التقارير الوطنية السنوية التي توفّر نظرة عامة وتحليلًا أعمق لحالة الفضاء المدني على المستوى الوطني، بالإضافة إلى تقرير إقليمي يجمع بين الاستنتاجات الإقليمية والخلاصات الرئيسية من التقارير الوطنية.

شهدت المنطقة منذ أواخر العام ٢٠١٨ وطوال ٢٠١٩ موجة جديدة من الربيع العربي، حيث خرج الناس إلى الشوارع في السودان والعراق ولبنان والجزائر للتظاهر السلمي من أجل حقوقهم. فقد أشعلت مطالب الإصلاح الاجتماعي-الاقتصادي معظم الاحتجاجات في هذه البلدان، قبل أن تتحول إلى حركات على نطاق البلد تدعو إلى تغيير النظام، ورفض أي مفاوضات مع النظام الحالي. وشهدت دول أخرى مثل مصر والأردن موجات من الاحتجاجات خلال هذا العام أيضًا. وكان هذا دليلًا على استمرار عملية التغيير في المنطقة العربية، بقيادة شعوبها. وانطلاقًا من هذا الواقع، ركّز راصد الفضاء المدني هذا العام على الحركات الاجتماعية والمدنية في المنطقة، وتحليل تطوّرها واستراتيجياتها وطريقة تنظيمها، خاصة في ظل تقلص الحيّز المدني والقمع المتزايد. ويجري تطوير العمل البحثي لهذا العام، من ناحية، للنظر في الدور المتغير للمجتمع المدني في ضوء هذا الواقع المتغير، ومن ناحية أخرى، لإنتاج مواد المناصرة القائمة على الأدلة التي تعكس واقع الحريات والمساحة المدنية المتاحة في المنطقة.

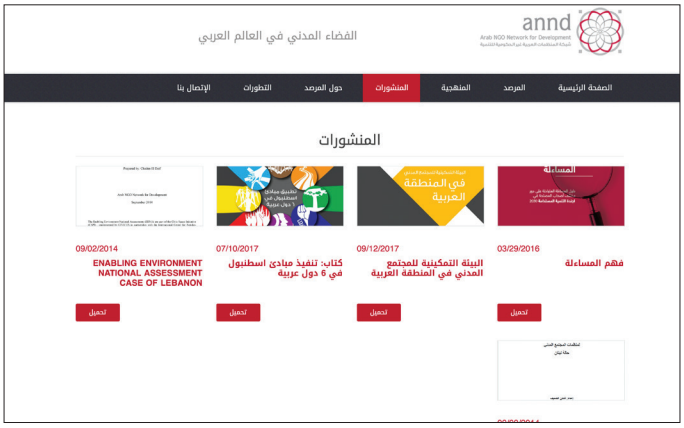

http://www.civicspace.annd.org

الإنجازات الرئيسية

- قامت الشبكة بدعم أعضائها لإعداد التقارير المشتركة وصياغة رسائل المناصرة للمشاركة في آليات الأمم المتحدة لمراقبة حقوق الإنسان، ولا سيما الاستعراض الدوري الشامل. وخلال العام ٢٠١٩، مع تزايد القيود المفروضة على المجتمع المدني في العراق، شجعت الشبكة عمل المجتمع المدني العراقي، ودعمت المجموعات التي تنظم مختلف جهود بناء القدرات على المستوى الوطني للمشاركة في نشاطات المناصرة في جنيف، وعلى وجه التحديد مشاركة أعضاء الشبكة في العراق في أنشطة ما قبل الدورة وإثارتهم لمختلف انتهاكات حقوق الإنسان والتوصيات بشأن الفضاء المدني والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

- تم توسيع راصد المجتمع المدني في الشبكة ليغطّي حاليًا ١٠ بلدان لبنان، العراق، الأردن، البحرين، مصر، السودان، الجزائر، تونس، موريتانيا، والمغرب (http://civicspace.annd.org)

- بدأ العمل التنسيقي للدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل للبنان في أواخر عام ٢٠١٩، باتجاه تطوير بيانات مشتركة وشاملة عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق المدنية والسياسية.

- شاركت الشبكة في أسبوع المساءلة العالمي ٢٠١٩، حيث قامت بإنتاج مقاطع فيديو وبيانات حول تدابير مساءلة منظمات المجتمع المدني داخل الشبكة، كما قامت بإشراك أعضائها لتطوير أداة مختصرة لتبادل أفضل الممارسات متوفرة باللغة الانكليزية بشأن مساءلة منظمات المجتمع المدني مع قضايا من الأردن والعراق ولبنان.

أبرز نشاطات ٢٠١٩

- استمر التعاون مع سيفيكوس مع التغطية الشهرية لحالة المساحة المدنية في المنطقة، وقد تم إدراج مصر في لائحة المراقبة.

- في ١٥ آذار- مارس ٢٠١٩، وأثناء اعتماد تقرير الأردن في الاستعراض الدوري الشامل، صدر بيان شفوي يدعو الأردن إلى تنفيذ التوصيات التي قبلها بشأن تعزيز الحق في حرية التعبير والالتزام بمراجعة التشريعات التي تفرض قيودًا غير ضرورية وغير متناسبة على حرية التعبير.

- تنظيم بالشراكة مع أعضاء وشركاء محليين ورشة عمل وطنية في ٢ أكتوبر ٢٠١٩ في بيروت لمناقشة شراكات منظمات المجتمع المدني وتقلص المساحة. حضر ورشة العمل ٥٩ خبيراً ونشطاء من المجتمع المدني، بالإضافة إلى ممثلين عن الوزارات والإدارات العامة لمناقشة واقع الفضاء المدني والحريات العامة ووضع ومستقبل الشراكات بين المجتمع المدني والقطاع العام في ضوء القلق تدابير التقشف وتقليص الفضاء المدني.

- خلال مراجعة سجلات حقوق الإنسان في مصر والعراق في دورة مجموعة العمل الرابعة والثلاثين للاستعراض الدوري الشامل، تعاونت الشبكة مع الأعضاء في العراق لتقديم تقريرين، الأول قدّم عرضًا شاملًا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثاني بحث في مسألة المساحة المدنية بالتحديد. وبالنسبة إلى مصر، تم تقديم مذكّرة مشتركة مع سيفيكوس حول البيئة التمكينية متوفرين باللغة الانكليزية فقط.

- تم إصدار بيانات تضامن مع مجموعات تطالب بالإصلاحات ونقل السلطة إلى الحكم المدني ومكافحة الفساد والظلم الاجتماعي والمطالبة بتحولات سياسية واجتماعية.

١. بيانات تضامنية مع السودان بدأت الثورة السودانية في أواخر عام ٢٠١٨ وأطاحت بالرئيس البشير. وطوال العام ٢٠١٩، واصل المعهد الوطني للإصلاح والتنمية إصدار بيانات تضامنية تذكر بأهمية النقل الفوري للسلطة إلى الحكم المدني، وتأسيس نظام ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان وحرياته ويعززها.

٢. تضامنًا مع الثورة في لبنان منذ تشرين الثاني نوفمبر ٢٠١٩، بدأت الشبكة بإصدار نشرات إخبارية عن الثورة اللبنانية، وُزّعت على نطاق واسع بين الشبكات العالمية وعلى منصة المساحة المدنية. وتقدم كل نشرة تحديثات على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن تحليل القضايا المطروحة، بما في ذلك الديون، ودور صندوق النقد الدولي، واسترداد الأموال المنهوبة، إلى جانب الانتهاكات ضد المحتجين. تتوفر النشرات على الرابطين التاليين، وباللغتين العربية والإنجليزية.

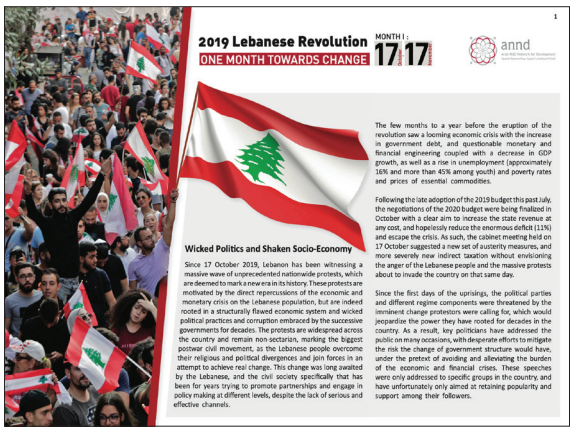

1

2019 Lebanese Revolution
ONE MONTH TOWARDS CHANGE
MONTH I : 17 17

annd

The few months to a year before the eruption of the revolution saw a looming economic crisis with the increase in government debt, and questionable monetary and financial engineering coupled with a decrease in GDP growth, as well as a rise in unemployment (approximately 16% and more than 45% among youth) and poverty rates and prices of essential commodities.

Following the late adoption of the 2019 budget this past July, the negotiations of the 2020 budget were being finalized in October with a clear aim to increase the state revenue at any cost, and hopelessly reduce the enormous deficit (11%) and escape the crisis. As such, the cabinet meeting held on 17 October suggested a new set of austerity measures, and more severely new indirect taxation without envisioning the anger of the Lebanese people and the massive protests about to invade the country on that same day.

Since the first days of the uprisings, the political parties and different regime components were threatened by the imminent change protestors were calling for, which would jeopardize the power they have rooted for decades in the country. As a result, key politicians have addressed the public on many occasions, with desperate efforts to mitigate the risk the change of government structure would have, under the pretext of avoiding and alleviating the burden of the economic and financial crises. These speeches were only addressed to specific groups in the country, and have unfortunately only aimed at retaining popularity and support among their followers.

Wicked Politics and Shaken Socio-Economy

Since 17 October 2019, Lebanon has been witnessing a massive wave of unprecedented nationwide protests, which are deemed to mark a new era in its history. These protests are motivated by the direct repercussions of the economic and monetary crisis on the Lebanese population, but are indeed rooted in a structurally flawed economic system and wicked political practices and corruption embraced by the successive governments for decades. The protests are widespread across the country and remain non-sectarian, marking the biggest postwar civil movement, as the Lebanese people overcome their religious and political divergences and join forces in an attempt to achieve real change. This change was long awaited by the Lebanese, and the civil society specifically that has been for years trying to promote partnerships and engage in policy making at different levels, despite the lack of serious and effective channels.

www.annd.org/data/file/files/People%20mobilization%20in%20Lebanon%20%20between%20May%20to%20using%20Bank%20regime%20and%20lift%20the%20freezing%20peaceful%20transition%20of%20power%20to%20civilians%2027%20may%2019%20update%20.pdf

1

2019 Lebanese Revolution
TWO MONTHS TOWARDS CHANGE WEEKS 5 - 7

annd

Socio-Economic Updates:

Since 17 October 2019, Lebanon has been witnessing a massive wave of unprecedented nationwide protests, calling for a massive change in the country. These protests are motivated by the direct repercussions of the economic and monetary crisis on the Lebanese population, but are indeed rooted in a structurally flawed economic system and wicked political practices and corruption embraced by the successive governments for decades. Please refer to ANND's News Bulletin I for background information.

The first major victory the revolution achieved with the win of Melhem Khalaf as Chair of Beirut Bar Association on 17 November marked the end of the first month of the Lebanese Revolution[1]. Since then, protesters have achieved two wins despite the threats and violations that did not cease to exist.

On 19 November, protestors peacefully gathered and successfully blocked all roads leading to the Lebanese parliament, prohibiting the members of parliament from attending the parliamentary session and unequivocally pass a new amnesty law. This law is tricky in all aspects as it allows amnesty to individuals and groups involved with financial and ecological crimes – among other crimes, and would thus block any attempt to file lawsuits and condemn anyone, including politicians and public officials, for any corruption related charges.

The second win on 22 November came as the result of the efforts of all the groups of the society, including youth, elderly, women, children, professionals and artists, among other, put together in order to celebrate one big national independence day, a genuine one the country has never seen before. The number of Lebanese protestors and displays, especially in the Martyrs' square in downtown Beirut, showed cooperation across all citizens and the efforts they are willing to put together to achieve real change in the country.

Nevertheless, weeks 5 and 6 of the revolution saw increased violence incidents, laying from arbitrary arrest of protestors to escalated clashes in the streets. On 23 November, five youth including two minors were arrested and detained by security forces for taking down a banner belonging to a political party. On the same day, supporters of Hezbollah and Amal movement violently clashed with peaceful protestors in Beirut and other regions to denounce the closure of roads. These updates have worryingly added to the increased amount of violence since the eruption of the protests in October, firmly denounced by the United Nations Experts and Special Rapporteurs who called on the Lebanese government to respect the right to the freedom of expression and protect protestors.

Following the closure of banks for almost two weeks during the first month of the Revolution, and several interruptions later, the economic and fiscal situation has continued to worsen. Indeed, banks are still keeping a tight grip on all kinds of transactions and money withdrawal, further reinforcing the informal capital control and increasing restrictions on individuals and businesses. These controls have had tremendous implications on different economic and social sectors:

The restrictions on foreign currency (particularly USD) have strengthened the black market controlled by the exchange offices that are buying the dollars with rates amounting to 50-70% from the official rate of dollar to Lebanese pound. As a result,

1 This victory is very important because it helps in redefining the role of the bar association as man protector of the Human Rights in Lebanon. It also has had an immediate impact on the performance of the bar association. When Lebanese Authorities in 7jr arrested 18 protestors who broke the met houses ran by Mrs. Randa Berry, the wife of Riad Salameh, the governor of the central bank, withdrew the assignments of the appointed lawyers due to political pressure. Yet the newly elected chair went in person after midnight to protect the rights of the protestors detained by the internal security forces in Beirut claiming their right to assign lawyers during the investigation process.

قصة نجاح

أظهرت نتائج ورشة عمل ٢ أكتوبر حول شراكات منظمات المجتمع مشاركة واسعة خاصة في صياغة التوصيات ، ونم إنشاء لجنة متابعة لتطوير هذا العمل على المستوى الوطني. كما عززت مشاركة ممثلين عن مختلف الوزارات والوكالات الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها الروابط بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وبينهم وبين المعنيين الآخرين. وبالتالي، التزمت اللجنة بضمان التنسيق والتعاون بين منظمات المجتمع المدني اللبنانية من ناحية، ومع المعنيين الآخرين من ناحية أخرى.

1

2019 LEBANESE REVOLUTION
100 DAYS INTO THE REVOLUTION

annd

Political Updates:

More than 100 days into the Lebanese revolution and protestors are still calling for change, and are still faced with fierce. The long awaited government was finally formed on 22 January 2020, almost one month after the Prime Minister (PM) was named, but unfortunately not conforming with the key demands of the revolution. The newly appointed 20 ministers are mostly technocrats, but few are indeed independents. Even the formation of this government was done through consultations and settlements aimed to, as per the usual, please the political and sectarian leaders and norms. And therefore, this government has been officially rejected by the protestors and the revolution.

The formation of the new Cabinet trigger thousands of protestors to march in demonstrations across Beirut towards the Parliament on 25 January, marking the 100th day of the revolution.

Socio-Economic Updates:

The financial crisis has continued to grow, further affecting the small and medium households who are threatened by the increasing informal exchange rate (that reached 2500 LBP for 1USD during the reporting period) and whose incomes are mostly provided in Lebanese pound. While the official rate remains stable at 1507 LBP for 1 USD, the black market in parallel is seeing severe fluctuations with a minimum of 2000 LBP for 1USD. Despite the statement made by the syndicate of money changers in Lebanon asking not to exceed the 2000 LBP to 1USD ratio on the same day the government was born, the informal exchange rate continues to fluctuate. The increase in this rate has had plenty of repercussions on businesses that are purchasing the USD from the black market (where it is only available) to be able to import the goods, and ultimately increasing the prices on the consumers to weigh their losses.

Moreover, the banks continue to informally hold a tight grip on money withdrawal, particularly in USD, of all earnings and savings, with stringent limits reaching 100 USD per week. This is in addition to the new restrictive measures imposed on credit cards and debit cards holders, where the average limits of the former have been reduced by minimum the half, and the latter not at all allowed to be used outside of the country.

Human Rights Violations:

Violence has been on rise, and protestors were subjected to increased violations during the reporting period. Following the arbitrary arrest of protestors, hundreds gathered on 15 January outside the detention facility calling for the release of all protestors, and were subjected to excessive force by the riot police, including indiscriminate firing of tear gas. More severely, journalists and TV reporters were directly attacked by riot police.

As of mid-January, the protests have marked an unprecedented increase in violence and abuse. A footage was leaked showing the security forces beating the detainees while transporting them into a detention facility. Moreover, some of the released detainees shared stories of torture and abuse inside the detention facilities.

The recent statistics released by the Lawyers Committee to defend the demonstrators in Lebanon show that between 17 October 2019 and 31 January 2020, around 906 protestors were arrested and detained, including 49 minors and 17 women. And roughly 546 protestors were subjected to violence during the demonstrations or in the detention facilities.

Clashed between protestors and security forces and riot police were especially intense during the attacks protestors ran on banks, and during protests and attempts to remove the massive walls and blocks unlawfully put in front of the parliament, and more recently in front of the Government Palace. As a result, the Office of the High Commissioner for Human Rights shared in a statement their concern over the increased violence and clashed during the second half of January, and called on the authorities to establish a "meaningful and inclusive dialogue with all segments of society", and to conduct a "prompt, thorough, independent, transparent and impartial investigations into alleged use of force violations committed during the latest outbreaks of violence and ill-treatment during arrest and detention".

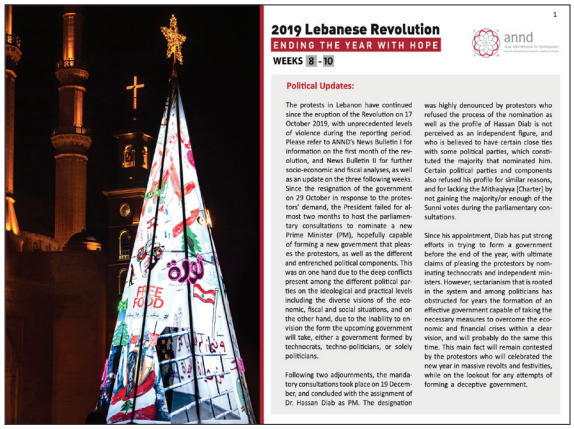

1

2019 Lebanese Revolution
ENDING THE YEAR WITH HOPE
WEEKS 8 - 10

annd

Political Updates:

The protests in Lebanon have continued since the eruption of the Revolution on 17 October 2019, with unprecedented levels of violence during the reporting period. Please refer to ANND's News Bulletin I for information on the first month of the revolution, and News Bulletin II for further socio-economic and fiscal analyses, as well as an update on the three following weeks. Since the resignation of the government on 29 October in response to the protestors' demand, the President failed for almost two months to host the parliamentary consultations to nominate a new Prime Minister (PM), hopefully capable of forming a new government that pleases the protestors, as well as the different and entrenched political components. This was on one hand due to the deep conflicts present among the different political parties on the ideological and practical levels including the diverse visions of the economic, fiscal and social situations, and on the other hand, due to the inability to envision the form the upcoming government will take, either a government formed by technocrats, techno-politicians, or solely politicians.

Following two adjournments, the mandatory consultations took place on 19 December, and concluded with the assignment of Dr. Hassan Diab as PM. The designation was highly denounced by protestors who refused the process of the nomination as well as the profile of Hassan Diab is not perceived as an independent figure, and who is believed to have certain close ties with some political parties, which constituted the majority that nominated him. Certain political parties and components also refused his profile for similar reasons, and for lacking the Mithaqiyya [Charter] by not gaining the majority/or enough of the Sunni votes during the parliamentary consultations.

Since his appointment, Diab has put strong efforts in trying to form a government before the end of the year, with ultimate claims of pleasing the protestors by nominating technocrats and independent ministers. However, sectarianism that is rooted in the system and among politicians has obstructed for years the formation of an effective government capable of taking the necessary measures to overcome the economic and financial crises within a clear vision, and will probably do the same this time. This main fact will remain contested by the protestors who will celebrated the new year in massive revolts and festivities, while on the lookout for any attempts of forming a deceptive government.

ربط الجهات الفاعلة في المجتمع المدني
لتحقيق التنمية المستدامة

تؤمن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بالشراكات والتواصل كدافع رئيسي للتغيير. ومع ارتباط تغيير السياسات على المستوى الوطني بالسياق الإقليمي والدولي، ترى الشبكة أن المناصرة تستلزم التشبيك على مستويات السياسة المختلفة، مع استخدام الاستراتيجيات والمناهج المشتركة. على هذا النحو، دعمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية تشكيل الشبكات والتحالفات الوطنية والإقليمية وانضمت إلى شبكات عالمية مهمة ومؤثرة، وهي:

تحالف العدالة الضريبية في البلدان العربية، الذي أنشئ في عام ٢٠١٧ ويضم سبعة أعضاء هم المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومرصد الحقوق الاجتماعية والاقتصادية فلسطين المرصد ومركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية الأردن، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، والفضاء الجمعوي المغرب، ومنظمة نداء التنمية السودانية. يشكل التحالف إطار تواصل وتنسيق لتحقيق العدالة الضريبية في المنطقة العربية، من خلال الاستراتيجيات وخطط العمل القائمة على المناصرة وإنتاج المعرفة والتنسيق وبناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي. نظّم التحالف في عام ٢٠١٩ عددًا من النشاطات الجانبية في منتدى المجتمع المدني للسياسات خلال اجتماع الربيع والاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي/البنك الدولي، بالإضافة لتدريب مدرّبين حول دليل العدالة الضريبية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية.

منصّة المجتمع المدني حول التنمية المستدامة، التي أنشئت في عام ٢٠١٨ وتضم سبعة أعضاء هم منظمة الشفافية الدولية، المنظمة الدولية للمعوقين / المنطقة العربية، الاتحاد العربي لنقابات العمال، التحالف الدولي للموئل، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، والشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات، وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. يركز هذا المنبر على تنفيذ أجندة ٢٠٣٠ في المنطقة العربية والقنوات المفتوحة للمناصرة والتفاعل مع صنّاع السياسات ووكالات الأمم المتحدة المهتمة بتنفيذ جدول الأعمال.

مجموعة التفكير حول الأجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وهي مبادرة مشتركة تضم الراصد الاجتماعي، شبكة العالم الثالث، منتدى السياسات العالمية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بدائل التنمية مع النساء لعصر جديد، جمعية التنمية الدولية، الاتحاد العالمي لنقابات الخدمة العامة، والمركز الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وتستند مبادرة الرصد هذه إلى تجارب وتحليلات مجموعة المجتمع المدني للتفكير في وجهات نظر التنمية العالمية. وفي هذا الصدد، تسهم الشبكة في مخرجّات عدّة، بما في ذلك تقارير تسليط الضوء الدورية لتقييم تنفيذ الأجندة ٢٠٣٠، ومساحات التحليل المشترك، والتفكير وتطوير الاستراتيجية لتعزيز دور المجتمع المدني /العالمي/ في المناصرة حول السياسات، على سبيل المثال من خلال ورش العمل والاستراتيجيات واجتماعات التواصل.

شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية، وتهدف لتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة في التنمية على أساس المبادئ المشتركة وجعلها أكثر فعالية. والشراكة هي عبارة عن شبكة عالمية تضم منظمات المجتمع المدني من مختلف القطاعات والمناطق من حول العالم. وقد انضمت الشبكة، مع أعضائها وشركائها، لهذه الشراكة منذ انطلاق مسار فعالية التنمية، وبالتالي، تقوم بتنسيق عمل فعالية التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما تنخرط في دوائر الشراكة القطاعية، مثل الشباب، المهاجرين، والمجموعة النسوية، وفي مجموعات العمل المختلفة مثل تلك الخاصة بالقطاع الخاص والبيئة المواتية. ويشارك أعضاء وشركاء الشبكة في أعمال الشراكة على مختلف المستويات، ويمثّلون الشبكة في هيئاتها الإدارية، ويشاركون في مجمل مجالات المناصرة على المستوى الدولي. وفيما يخص المناصرة الدولية، تشارك شراكة المجتمع المدني في مسارات أجندة ٢٠٣٠، وتلك ذات الصلة بالشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال، وتمويل التنمية، ومسارات التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب، من بين أمور أخرى.

التحالف الدولي لمشاركة المواطنين /سيفيكوس/. وهو تحالف منظمات ونشطاء مجتمع مدني عالمي يسعى لتعزيز عمل المواطنين والمجتمع المدني حول العالم، بالإضافة لمجموعة تواصل الجمعيات الوطنية (AGNA)، وهي عبارة عن شبكة ضمن سيفيكوس تتشكّل من المنظمات الوطنية والمنصات الإقليمية، وهي تركّز على تعزيز وزيادة التعاون عبر الحدود الوطنية والإقليمية لخلق فرص ذات مغزى للشبكات للعمل معًا للمشاركة في مؤسسات ومسارات الحوكمة العالمية والتأثير عليها. وتُعتبر شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية شريكًا أساسيًا في المجموعتين في المنطقة العربية، وتشارك باستمرار في أنشطتها لتعزيز عمل الشبكة وحقوق الإنسان والديمقراطية. ولترسيخ هذه العضوية، عيّنت سيفيكوس زميلة في الشبكة لمدّة عامين ابتداء من ٢٠١٨.

كما تشارك شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في مجموعة العمل للتنمية المستدامة (A4SD)، وهي منصة عالمية لدعم عمل المواطنين والمجتمع المدني لتطبيق الأجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة واتفاقية باريس بشأن تغيّر المناخ. في العام ٢٠١٩، دعمت الشبكة من خلال مجموعة العمل نشاط أعضائها في موريتانيا الفاعل في رصد الأجندة ٢٠٣٠. وتم تنظيم ندوة على الويب، قامت خلالها مديرة برامج الشبكة الأستاذة زهرة بزّي والمنسق العالمي لمجموعة العمل للتنمية

المستدامة الأستاذ أولي هينمان بعرض القضايا الرئيسية في التنمية المستدامة ومسار المنتدى السياسي رفيع المستوى (HPLF). وقد تلت الندوة الإلكترونية حلقة نقاش وإعداد تقرير المجتمع المدني /متوفر في اللغة الفرنسية/

ومن خلال عضويتها في شبكة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكونسورتيوم الالتزامات عبر الحدود (ETO)، تشارك الشبكة في الجهود العالمية لزيادة الوعي بتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للدول والالتزامات عبر الحدود.

كما أن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي عضو في تحالف عالمنا ليس للبيع، الذي يرصد عمل منظمة التجارة العالمية وقراراتها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في العالم والدول النامية، والدول الأقل نموًا بالتحديد. وفي عام ٢٠١٩، شاركت الشبكة بنشاط في التشبيك للمناصرة لتغيير قواعد منظمة التجارة الحالية والمتوقعة التي تحد من فضاء السياسات التنمية في البلدان ذات الصلة وخلال التحضير للمؤتمر الوزاري (MC12) في ٢٠٢٠.

الإنجازات الرئيسية

- يعد إنشاء شبكتين إقليميتين، منصة التنمية المستدامة وائتلاف العدالة الضريبية في المنطقة العربية من الإنجازات الرئيسية في الانضمام إلى جهود منظمات المجتمع المدني في المنطقة حول عدد من الموضوعات والمسارات، والتي تتيح تبادل أفضل للمعرفة ومزيد من فرص تعميق المفاهيم حول الموضوعات المطروحة.

- تعاونت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية مع الشبكات المحلية مثل /عملنا حقنا/ وشبكة بحوث السياسات حول النزوح في لبنان، لإتاحة المجال للاستفادة من المعلومات والمعرفة التي تنتجها الشبكة وحلفائها.

- دعمت الشبكة بناء التحالفات حول الاستعراض الدوري الشامل على المستوى الوطني، حيث أن بناء التحالفات من أجل مراقبة حقوق الإنسان هو مفتاح لضمان المشاركة الفعالة لمجموعات المجتمع المدني. منذ الدورة الأولى من المراجعة الدورية الشاملة (UPR) في لبنان، قادت الشبكة ائتلافًا يشارك في المراقبة الشاملة، ويتألف من أكثر من ٨٠ منظمة تقدم تقارير عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق المدنية والسياسية. ومن خلال المشاركة المستمرة للمعلومات، وتوفير تحديثات منتظمة وموجزات حول العملية وتنظيم اجتماعات التشاور، تضمن الشبكة استمرارية التحالف ومشاركته في مراقبة منتظمة. وحيث سيخضع لبنان لمراجعة للدورة الثالثة في العام ٢٠٢٠، بدأت الشبكة في في الربع الأخير من ٢٠١٩ بوضع خطة عمل والتواصل مع أعضاء التحالف وتشكيل مجموعات عمل متنوعة لتطوير ١٠ تقارير مواضيعية.

- في ختام منتدى المجتمع المدني المنعقد عشية القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضع المشاركون موقفا مشتركًا يتضمّن رسائل موجهة للقمة، أسست لجهود المناصرة اللاحقة على المستوى الإقليمي. توجهت التوصيات النهائية الواردة في الوثيقة الختامية إلى المسؤولين العرب المجتمعين في القمة في ٢٠ كانون الثاني- يناير في بيروت، لبنان، ورفعها لوزارة الخارجية اللبنانية ومسؤولي جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الإدارية /أرادو/. والأمم المتحدة ومنظمة المرأة العربية. علاوة على ذلك، تم إنتاج مقطع وملخص فيديو ونشرهما على موقع الشبكة ومنصات الوسائط الاجتماعية /يوتوب، تويتر، فيسبوك/ وأماكن أخرى.

أبرز نشاطات ٢٠١٩

تقارير تسليط الضوء

في ٢٠١٨ و٢٠١٩، ساهمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في إعداد تقارير دورية تسلّط الضوء على الأجندة ٢٠٣٠ والعقبات الهيكلية في تنفيذها، بالتعاون مع مجموعة التفكير حول التنمية المستدامة. وشملت هذه المساهمة ثلاثة تقارير وطنية تغطي الأردن ولبنان وفلسطين /متوفرين بالانكليزية/. وقد وفّر مسار تطوير هذه التقارير فرصًا مهمة لبناء التحالفات وتبادلها على المستوى الوطني. كما شاركت الشبكة في رصد التقدّم المحرز في التنفيذ الوطني لأهداف التنمية المستدامة في العامين ٢٠١٨ و٢٠١٩، وقامت تقييم التقارير الوطنية الطوعية من المنطقة، بما في ذلك البحرين وتونس وعمان وموريتانيا والعراق والجزائر والكويت.

تقرير، تطور تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني ٢٠١٨

تقرير تطور تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني ٢٠١٩ /يُنشر قريبًا/

منتديات وحوارات منظمات المجتمع المدني

منتدى المجتمع المدني عشية القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية

١٠- ١١ كانون الثاني-يناير، بيروت، لبنان

بالشراكة مع منظمة أوكسفام الدولية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا /الإسكوا/، نظمت منصة المجتمع المدني حول التنمية المستدامة في ١٠ و١١ كانون الثاني-يناير ٢٠١٩ منتدى للمجتمع المدني قبيل القمة العربية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. عقد المنتدى، الذي شارك فيه ٩٠ من ممثلي منظمات المجتمع المدني والخبراء الإقليميين والدوليين، حوارات تفاعلية حول المواضيع التالية: نموذج جديد للتنمية المستدامة القائمة على الحقوق، نموذج تنمية شامل يضمن العدالة الاجتماعية، والثقافة في إطار نموذج التنمية والدولة التنموية ودور المجتمع المدني في التنمية.

اجتماع منظمات المجتمع المدني عشية المنتدى العربي للتنمية المستدامة ٢٠١٩
٨ نيسان-أبريل ٢٠١٩ - بيروت، لبنان

نظّمت منصة المجتمع المدني حول التنمية المستدامة المنتدى المدني الثاني حول التنمية المستدامة - يوم الاثنين ٨ أبريل ٢٠١٩، قبيل المنتدى العربي للتنمية المستدامة ٢٠١٩. وقد اجتمع أكثر من ٦٠ مشاركًا من خبراء ونشطاء المجتمع المدني العربي في بيروت لمناقشة السياسات التنموية المتعلقة بالأجندة ٢٠٣٠، مع تركيز خاص على أهداف التنمية المستدامة ٤، ٨، ١٠، ١٣، ١٦، و١٧ المطروحة ضمن أجندة المنتدى السياسي رفيع المستوى والمنتدى العربي للتنمية المستدامة.

تبنى المنتدى شعار /الخروج من الصندوق/ بهدف البحث عن حلول غير تقليدية للتحديات التي نواجهها، واختتم أعماله بجملة توصيات موجهة إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى والمنتدى العربي للتنمية المستدامة، تناولت اللامساواة متعددة الأوجه، والحق في التعليم والعمل اللائق، والشفافية والحكم الرشيد، والمجتمعات الآمنة والوصول إلى العدالة، والشراكات والمسارات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المنظمة العربية للتنمية الإدارية

ساهمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في تنظيم المؤتمر السنوي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية في العام ٢٠١٩، وقد شارك خبراء الشبكة في المناقشات التي جرت يومي ١٧ و١٨ كانون الأول - أكتوبر في مراكش، المغرب. تناول المؤتمر السنوي أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وركّز على البنية التحتية الذكية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد اعتمد خبراء الشبكة المشاركين في مساهماتهم على عمل الشبكة والحوارات الإقليمية حول الموضوع. ويوفر هذا الحدث الذي يجمع بين صانعي السياسات ووكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني مناسبة مهمة للتواصل والمناصرة.

المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

نظّم المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية مشاورة حول (تقرير التنمية البشرية العربية) المواطنة في البلدان العربية بين ٦ و٧ كانون

الأول ٢٠١٩. وقد وفّرت هذه الشراكة حول أحد أهم البرامج البحثية على مستوى المنطقة للشبكة وأعضائها فرصة مهمة للتأثير على توجهات السياسات والإسهام في مسار تطوير تقرير التنمية البشرية العربية الجديد. تناول الحوار أوجه اللامساواة والتحديات التي تواجه التنمية في المنطقة. وشارك خبراء الشبكة في مناقشات موضوعية، جاءت ردود الفعل عليها من المؤلفين الرئيسيين للتقرير إيجابية للغاية واعتُبرت فرصة حاسمة لتوفير المداخلات ورفد عملية تطوير التقرير بالمعرفة.

في ٢٠١٩، شاركت الشبكة في ورشة عمل التنوع والتضمين من تنظيم سيفيكوس، تمهيدًا للمشاركة في المسار، بالإضافة إلى حضور اجتماعات وأنشطة AGNA كلما كان ذلك ممكنًا. شاركت الشبكة بنشاط في أسبوع المساءلة العالمي، وهو أسبوع سنوي من الحملات من تنظيم سيفيكوس لتعزيز سياسات المساءلة والشفافية بين المجتمعات المدنية في العالم. وساهمت الشبكة في محتوى وحملات وسائل التواصل الاجتماعي من خلال انخراط أعضائها وشركائها وتبادل ممارسات المساءلة من المنطقة كافة.

ومن خلال شراكة المجتمع المدني لفعالية التنمية، شاركت الشبكة في الاجتماع العالي المستوى حول فعالية التعاون من أجل التنمية، بالإضافة إلى اجتماعات تمويل التنمية في ٢٠١٩.

علاوة على ذلك، تشارك الشبكة في مختلف أعمال الرصد وإنتاج المعرفة التي تروج لها الشراكة، وخاصة في رصد شراكات التنمية من منظور قائم على الحقوق. ويشارك أعضاء الشبكة وشركاؤها في هذه المبادرات، لا سيما عند الحاجة للمداخلات من المستوى الوطني. وهكذا، تربط الشبكة ما بين الشركاء والأعضاء على المستوى الوطني ومع الشراكة على المستوى الدولي. كما قام بعض شركاء وأعضاء الشبكة بتنفيذ مشاريع مختلفة مع الشراكة، متعلقة باليوم العالمي لحقوق الإنسان وتعزيز فعالية التنمية على المستوى الوطني.

قصة نجاح

قبيل انعقاد قمة جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي في شرم الشيخ في شباط - فبراير ٢٠١٩، أصدرت الشبكة مذكرة تلخّص نتائج منتدى منظمات المجتمع المدني. وفي ٢٧ مارس ٢٠١٩، قام مسؤولو المفوضية الأوروبية بإبلاغ الشبكة بإحالة المذكرة إلى نائب رئيس المفوضية والممثل السامي للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية السيدة فيديريكا موغريني، ووعدوا بردّ وشيك من موغيريني بعد اطلاعها على النقاط التي أثارتها الشبكة عن كثب.

وقد دُعيت أربعة خبيرات ومتحدثات نساء من المنتدى للمشاركة في برنامج (دنيانا) على قناة بي بي سي العربية للحديث عن الأجندة ٢٠٣٠، وتحديدًا عن وضع التنمية في السياقات الحالية في المنطقة العربية واستعداد الدول لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والإجراءات الضريبية بالعلاقة مع التنمية. تم بث المقابلة في ١٨ كانون الثاني - يناير ٢٠١٩.

التأثير على سياسات الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية

الجدوى

يرتبط صنع السياسات في البلدان النامية، بما في ذلك المنطقة العربية، بالعوامل والجهات الفاعلة العالمية والإقليمية بشكل وثيق. بناء على ذلك، تؤكد شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية على ضرورة التأثير على الجهات الفاعلة العالمية مثل الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية كجزء لا يتجزأ من جهود المناصرة.

تتابع الشبكة آثار سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة منذ إطلاق عملية برشلونة في العام ١٩٩٥ ومسار سياسة الجوار الأوروبية (ENP) في ٢٠٠٤، وتعمل، من خلال عمليات الرصد والمناصرة المباشرة على المستويات المؤسسية الوطنية والإقليمية والأوروبية لضمان تماسك السياسات على مختلف مستويات التعاون بين الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية، بما في ذلك الاتفاقيات التجارية وآليات المساعدات وسياسات التنمية والسياسات التي تخدم السلام والديمقراطية والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وقد انخرطت الشبكة منذ ٢٠١٨ في كونسورتيوم إدارة الحوار المنظم مع الاتحاد الأوروبي: مجالات، ما سمح لها بتطوير عمليات المناصرة والرصد ضمن عملية استشارية بين أصحاب المصلحة المتعددين حول الأولويات التالية: الحوكمة وسيادة القانون، السياسات الاقتصادية والحوار الاجتماعي، الهجرة والتنقل، الأمن ومكافحة الإرهاب، المناخ، والشأن الاجتماعي.

ترى الشبكة في عملها البحثي وفي مجال المناصرة المتعلقة بالمؤسسات المالية الدولية خيارًا استراتيجيًا، نظرًا للتأثير الكبير لبرامجها وقروضها على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لمواطني المنطقة العربية، وفي ظل الاعتماد المتزايد على هذه المؤسسات في استراتيجيات الخروج من الأزمات من قبل عدة حكومات مثقلة بالديون في المنطقة. وقد نظرت الشبكة طوال عملها في تدابير المشروطية والتقشف التي يفرضها الصندوق وتأثيرها على الإنفاق الاجتماعي وحقوق العمل والحقوق البيئية والسياسات المالية بشكل خاص. في السنوات القليلة الماضية، ازداد إشراك المجتمع المدني وتشعّبت مواضيع النقاش، فقامت الشبكة في العام ٢٠١٩، إلى جانب عملها حول التقشف والمشروطية، بتنظيم أنشطة المناصرة حول التحول الهيكلي الذي يفرضه الصندوق وواقع التغيير في النموذج المعتمد، مثل التغيير في التوحيد المالي التراجعي والأثر الجندري للتقشّف.

الإنجازات الرئيسية

- تحسّن نوعي في المناصرة على مستوى المؤسسات المالية الدولية، من خلال إنتاج مجموعة من الأوراق الوطنية والإقليمية حول المشاورات المتعلقة بالمادة الرابعة من مواد اتفاق صندوق النقد الدولي وتوفير نظرة إقليمية تستند إلى الدراسات الوطنية.
- عززت الشبكة مشاركة منظمات المجتمع المدني في متابعة سياسات صندوق النقد الدولي وآثارها على السياسات الوطنية من خلال توسيع دائرة الباحثين في هذه السياسات ورصدها، من خلال مشاركتهم في الحوارات المباشرة مع الصندوق.
- نجحت الشبكة في اقتراح موضوعات جديدة ذات أولوية مرتبطة بالسياسات التي اعتمدها صندوق النقد الدولي، كالحق في الغذاء والزراعة، وأبرزت مدى تأثير خيارات وتوصيات المؤسسات المالية الدولية عليها.
- تم تعزيز قنوات الاتصال مع صندوق النقد الدولي من خلال الانضمام إلى مجموعة التنسيق للحوار بين منظمات المجتمع المدني والمشاركة الواسعة في المشاورات الإقليمية للصندوق.
- تطوّرت مشاركة الشبكة في الحوار المنظم مع الاتحاد الأوروبي من خلال كونسورتيوم مجالات الذي ينظم هذا الحوار منذ عام ٢٠١٨، مما أتاح للشبكة المشاركة في تحديد أولوياته.
- انخرطت الشبكة في مسارات تشاورية مع الاتحاد الأوروبي حول جملة من قضايا السياسات (التجارة، الأدوات الخارجية، والمساعدة الإنمائية)، بالإضافة إلى أنشطة المناصرة المتنوعة. فقامت منظمات المجتمع المدني من الأردن وفلسطين ومصر بعرض وجهات نظرها وتحليلاتها فيما يتعلق بسياسة الجوار والشراكة مع الاتحاد الأوروبي (كما وفّرت الشبكة مداخلات حول أدوات التمويل الخارجية للاتحاد).

أبرز نشاطات ٢٠١٩

ضمن عملها على مراقبة سياسات وبرامج مؤسسات التمويل الدولية وتأثيرها على حقوق الإنسان في المنطقة العربية، أنتجت الشبكة ورقة سياسات (متوفرة باللغة الانكليزية) بعنوان ***"مراجعة وتوليف النظرة الاقتصادية الإقليمية لصندوق النقد الدولي ٢٠١٨:*** السياسة المالية والاستثمار الخاص للنمو الشامل"، بغرض الرد على توصيات السياسة العامة لصندوق النقد الدولي والتي تم عرضها في أحدث التوقعات الاقتصادية الإقليمية (REO) المنشورة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. تناولت الورقة قضيتين اقتصاديتين رئيسيتين أثارتهما التوقعات: السياسة المالية للنمو الدائم والشامل في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، والاستثمار الخاص من أجل النمو الشامل في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، بالإضافة إلى تقديم التوصيات حول القضايا التي ينبغي لصندوق النقد الدولي تعزيزها لتحقيق نمو شامل وعادل ومستدام التنمية في المنطقة.

المشاركة في ***منتدى سياسات المجتمع المدني*** ٢٠١٩ ***واجتماعات الربيع في واشنطن العاصمة***، ٩-١٢ أبريل ٢٠١٩: شارك وفد من الشبكة في عدد من الأحداث الجانبية والتقى بأكثر من مدير تنفيذي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذين يتولون مهام إقليمية وسياسية دولية.

- تنظيم حدث جانبي حول "مراجعة وتوليف النظرة الاقتصادية الإقليمية لصندوق النقد الدولي ٢٠١٨: السياسة المالية والاستثمار الخاص للنمو الشامل"، بالتعاون مع ائتلاف العدالة الضريبية في المنطقة العربية بحضور إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى التابعة للصندوق.
- المشاركة في الحدث الجانبي: "ضرائب، ضرائب، ضرائب: تحويل رواية المؤسسات المالية الدولية إلى فرض ضرائب تصاعدية عادلة من ناحية النوع الاجتماعي"، من تنظيم التحالف العالمي للعدالة الضريبية.
- المشاركة في اجتماع المديرين التنفيذيين لمجموعة العمل.
- المشاركة في اجتماع المدير التنفيذي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في صندوق النقد.

المشاركة في الاجتماعات السنوية لمنتدى ***المجتمع المدني للسياسات*** ٢٠١٩، في واشنطن العاصمة بين ١٥ و١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩: شارك وفد من الشبكة في كثير من الأحداث الجانبية والتقى بعدد من المديرين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذين يتولون مهمة إقليمية وسياسية دولية.

- تنظيم حدث جانبي حول "صندوق النقد الدولي والحق في الغذاء: المشروطية على الأغذية والزراعة في المنطقة العربية" والذي عرض نتائج البحث الذي أجراه شركاء الشبكة وأعضاؤها في سياق تقرير الراصد العربي عن الحق في الغذاء ٢٠١٩. وتجدر الإشارة إلى حداثة هذا الموضوع في منتدى سياسة المجتمع المدني وقد اعتُمد في العام ٢٠١٩ لتسليط الضوء على مدى تأثير سياسات المؤسسات المالية الدولية في المنطقة وضرورة حوار منظمات المجتمع المدني حوله.
- المشاركة في تنظيم الحدث الجانبي: "إصلاح مشروطية صندوق النقد الدولي في الوعد والممارسة: ماذا تظهر الأدلة؟" بالتعاون مع مركز سياسات التنمية العالمية بجامعة بوسطن، ومشروع بريتون وودز، والاتحاد العالمي للنقابات، والاتحاد العربي للنقابات.
- المشاركة في تنظيم الحدث الجانبي: "الخوض في الجوهر: إعادة التفكير في طريقة صندوق النقد الدولي في ممارسة الأعمال التجارية لمعالجة اللامساواة الجندرية"، بالتعاون مع شبكة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أوكسفام، ومشروع بريتون وودز.
- المشاركة في تنظيم الحدث الجانبي: "صندوق النقد الدولي وعدم المساواة: التوترات بين التعديلات الهيكلية والتحول الهيكلي"، بالتعاون مع أعضاء مجموعة التفكير حول أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة (جمعية التنمية الدولية، تحالف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، DAWN، منتدى السياسة العالمية، شبكة العالم الثالث، والراصد الاجتماعي).

تنظيم ورشة عمل مواضيعية حول ***السياسات الاقتصادية والحوار الاجتماعي في الجوار الجنوبي***، ٦-٧ ***نيسان/أبريل*** ٢٠١٩، ***بيروت، لبنان.***، تأتي ورشة العمل المواضيعية حول السياسات الاقتصادية والحوار الاجتماعي ٢٠١٩ ضمن سلسلة من خمسة اجتماعات تُعقد سنويًا في سياق مجالات، يركز كل منها على أولوية مختلفة تحددها عملية الحوار المنظم. أما ورشة عمل ٢٠١٩، فجمعت ٣٦ من ممثلي وخبراء منظمات المجتمع المدني من الجوار الجنوبي، ركزوا على سياسات التجارة والاستثمار لسياسة الجوار الأوروبية وتأثيرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان بشكل عام في المنطقة. أتيحت للمشاركين خلال هذين اليومين فرصة لتعميق النقاشات حول الموضوعات التالية:

- الإطار العام لعلاقة الاتحاد الأوروبي بالجوار الجنوبي وإلى أي مدى يؤثر الإطار الحالي على فعالية التعاون الإقليمي والتنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والوطني.
- تماسك سياسات الاتحاد الأوروبي وتأثيرها على سياساته الخارجية – وتحديداً تلك التي تؤثر على الجوار الجنوبي.
- أدوات تحرير التجارة التي يروج لها الاتحاد الأوروبي في المنطقة بعد الانتفاضات العربية – من خلال خطة الاستثمار الأوروبية واتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة (DCFTA)، مع دراسة تأثيرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- تأثير الشراكة على البيئة التمكينية للمجتمع المدني في دول الجوار الجنوبي، من خلال توفير نظرة نقدية على خارطة طريق الدولة الأوروبية للمشاركة مع المجتمع المدني.
- تأثير الدور المتنامي للقطاع الخاص في سياسات الاتحاد الأوروبي الإنمائية ومدى احترامه لمعايير حقوق الإنسان.
- الرابط للوثيقة الختامية.

تنظيم اجتماع الجوار الجنوبي الثاني لمجالات حول سياسات الجوار الجنوبي، ٣-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، تونس، تونس

عُقد اجتماع الجوار الجنوبي الثاني لمجالات حول سياسات الجوار الجنوبي في ٣ و٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، في تونس العاصمة، بحضور ٩٠ ممثلاً عن منظمات المجتمع المدني من الجوار الجنوبي المنخرطين في الحوار السياسي مع الاتحاد الأوروبي. وكان من بين الحاضرين ممثلون عن النقابات العمالية والحركات الاجتماعية ومنظمات الشباب والنساء ومنظمات حقوق الإنسان والتنمية.

وفّر الاجتماع، الذي انعقد على مدار اليومين، مساحة لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة لمناقشة التطورات على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية وتأثيراتها وتحديد الأولويات والتوصيات الرئيسية المتعلقة بسياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة، بالإضافة لتلك المذكورة أعلاه. تم توجيه التوصيات بعد ذلك إلى منتدى بروكسل المدني الثاني الذي انعقد في ٢-٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، حيث أتيح المجال لمنظمات المجتمع مناقشتها مع المفوضية الأوروبية وممثلين متخصصين رفيعي المستوى في DG NEAR لكل أولوية.

الرابط للوثيقة الختامية.

www.annd.org
2030monitor.annd.org
civicspace.annd.org

Arab NGO Network for Development
@ArabNGONetwork
Arab-NGO-Network-for-Development
anndmedia